التقديم فيه بان الظرف الواقع خبرا عن المصدر كان
في الاصل حق التاخر عن المصدر المحكوم بمبتدأ لكونه
ظرفا لغوا متعلقا بان او بفعل وحق المحمول التاخر
فحين جعل ظرفا مستقرا او اقحم خبرا عن المصدر
لم يلزم تقديمه عليه رعاية لحق التقديم ولا
كذلك الظرف الواقع خبرا عن غير المصدر او بكونه
اي كون المبتدا عاما كالنفي اي كاجل وضع في باب
نفي نحو ما احد خير منك وغيره اي غير في كثيرة
خير من جبارة فان للاولى بحسب الاستعمال كثرة
من افراد النمرة على سبيل الاستغراق خير من تلك جبارة
وشر منها غوث اليه فصيل رتان اي شر من جبارة غير اليه
وهذا مثل اصله ان الناقة اذا تركا تدت الاعلى
ولدا او بوا وهو جلد حشو بحشي ثم تعطف عليه
الناقة اذا اماتت ولدها فان كان الفصيل
الذي يوتى به ايها يان لم يستخرج لبنها
بسبب زهدها في الضرب واعراضها عن الفصيل
فلا تدر وتصير اربابها بغير اين يضربا كل

غني التجا اليه محتاج فلم يستغن بمراد
وانما جاز الابتداء بالنكرة في المحلين من جهة
العموم كلوهما حينئذ في المعنى كالمعرف
تعريف الجنس المستغرق او تخصص المبتدا
بثبوت الخبر لها في ايام المصلة كقولك ارجل
في الدار ام امراة قال ابن الحاجب والمسوغ
لتنكير المبتدا في مثل هذا ثبوت الخبر لاحدها
عند المتكلم فكان ذلك كالصفة وتبعه
صاحب اللباب والمعين واعترض الرضي بانه
لو كان المجوز للتنكير في ارجل في الدار ام امراة معرفة
المتكلم بتعين احدهما في الدار للزم امتناع ارجل في
الدار وهل رجل في الدار او امراة لعدم لفظة
ام الدالة على حصول الخبر لاحدهما عند المتكلم وعلم
شيء آخر تخصص به المبتدا هذا كلامه فان قلت
انا نسلم ان الكل ذكروا ذلك لكن ابن الحاجب
صرح في شرح مفصله بان الاستفهام
المسوغ للابتداء هو كم المعادلة بام قلت